البنـــك المركـــزي الأردنـــي

أحدث التطورات النقدية والاقتصادية في الأردن

التقرير الشهري لدائرة الأبحاث

تشرين الأول 2014

البنك المركزي الأردني

هاتف: 4630301 (6 962)

فاكس: 4639730 / 4638889 (6 962)

ص. ب 37 عمان 11118 الأردن

الموقع الألكتروني: http://www.cbj.gov.jo

البريد الألكتروني: redp@cbj.gov

❑ رؤيتنا

أن نكون من أكفأ البنوك المركزية على المستوى الاقليمي والدولي في الحفاظ على الاستقرار النقدي واستقرار القطاع المالي بما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في المملكة.

❑ رسالتنا

المحافظة على الإستقرار النقدي والمصرفي المتمثل في الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار واستقرار سعر صرف الدينار الأردني وتوفير هيكل أسعار فائدة ملائم بما يساهم في توفير بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة للنشاط الإقتصادي، بالإضافة إلى ضمان سلامة ومنعة الجهاز المصرفي ونظام المدفوعات الوطني. وفي سبيل ذلك، يطبق البنك المركزي سياسة نقدية ورقابية فعّالة ويوظف موارده البشرية والمالية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

❑ قيمنا الجوهرية

- **الانتماء**: الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- **النزاهة**: نتعامل بحيادية وموضوعية لتحقيق أهداف مؤسستنا.
- **التميز**: نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- **التدريب والتعلم المستمر**: نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليتماشى مع أحدث الممارسات الدولية.
- **العمل بروح الفريق**: نعمل معاً وعلى كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.
- **الشفافية**: تبادل المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات بأعلى درجات المهنية.

المحتويـــــات

	الخلاصة التنفيذية	1
أولاً	القطاع النقدي والمصرفي	3
ثانياً	الانتاج والأسعار والتشغيل	15
ثالثاً	المالية العامـــــــــة	23
رابعاً	القطاع الخارجـــــــي	33

الخلاصـــة التنفيذيـــة

الإنتاج والأسعار والتشغيل

سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نمواً حقيقياً نسبته 3.0٪ خلال النصف الأول من عام 2014 مقابل نمو نسبته 2.8٪ خلال نفس الفترة من عام 2013. وانخفض معدل التضخم مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2014 إلى 3.1٪ بالمقارنة مع تضخم نسبته 6.1٪ خلال نفس الفترة من عام 2013. كما انخفض معدل البطالة خلال الربع الثالث من عام 2014 ليصل الى 11.4٪ من اجمالي قوة العمل مقابل 14.0٪ خلال نفس الربع من عام 2013.

القطاع النقدي والمصرفي

- ارتفع رصيد الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي في نهاية الربع الثالث من عام 2014 بمقدار 2,321.7 مليون دولار (19.3٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2013 ليبلغ 14,327.5 مليون دولار وهو ما يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.4 شهراً.
- ارتفعت السيولة المحلية في نهاية الربع الثالث من عام 2014 بمقدار 1,803.1 مليون دينار (6.6٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2013 لتبلغ 29,166.5 مليون دينار.
- ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية الربع الثالث من عام 2014 بمقدار 450.6 مليون دينار (2.4٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2013 ليبلغ 19,390.3 مليون دينار.
- ارتفع رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية الربع الثالث من عام 2014 بمقدار 2,153.1 مليون دينار (7.8٪) مقارنة بمستواه المسجل في نهاية عام 2013 ليبلغ 29,746.3 مليون دينار، وقد تأتى ذلك كمحصلة لارتفاع الودائع بالدينار بمقدار 2,351.3 مليون دينار (11.2٪) وانخفاض الودائع بالأجنبي بمقدار 198.2 مليون دينار (3.0٪).
- ارتفع الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة خلال الربع الثالث من عام 2014 بمقدار 49.2 نقطة (2.4٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2013 ليبلغ 2,115.0 نقطة.

المالية العامة

سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية، بعد المنح الخارجية، عجزاً مالياً بلغ 591.0 مليون دينار خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2014 مقارنة بعجز مالي بلغ 492.4 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2013. أمّا في مجال المديونية العامة، فقد ارتفع صافي رصيد الدين العام الداخلي (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) في نهاية آب 2014 عن مستواه في نهاية عام 2013 بمقدار 232.0 مليون دينار ليبلغ 12,094.0 مليون دينار (47.3٪ من GDP)، كما ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي بمقدار 1,067.6 مليون دينار ليصل إلى 8,302.1 مليون دينار (32.4٪ من GDP)، وعليه بلغت نسبة صافي الدين العام (الداخلي والخارجي) 79.7٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية آب 2014 مقابل 80.0٪ في نهاية عام 2013.

القطاع الخارجي

ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2014 بنسبة 5.9٪ لتبلغ 3,931.0 مليون دينار، كما ارتفعت المستوردات بنسبة 4.8٪ لتبلغ 10,754.1 مليون دينار، وتبعاً لذلك ارتفع عجز الميزان التجاري بنسبة 4.1٪ ليصل إلى 6,823.1 مليون دينار، وذلك مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق. وتشير البيانات الأولية خلال التسعة شهور الأولى من عام 2014 إلى ارتفاع مقبوضات السفر بنسبة 8.9٪ وارتفاع مدفوعاته بنسبة 4.9٪ بالمقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق، إضافة إلى ارتفاع إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج بنسبة 2.2٪. كما أظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال النصف الأول من عام 2014 عجزاً في الحساب الجاري مقداره 1,179.3 مليون دينار (10.0٪ من GDP) مقارنة مع عجز مقداره 598.0 مليون دينار (5.4٪ من GDP) خلال النصف الأول من عام 2013، فيما سجل الاستثمار المباشر صافي تدفق للداخل بلغ 659.4 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2014 مقارنة مع 722.1 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2013، وكذلك أظهر وضع الاستثمار الدولي في نهاية حزيران 2014 ارتفاعاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج لتبلغ 21,881.3 مليون دينار وذلك مقارنة مع 20,842.5 مليون دينار في نهاية كانون أول 2013.

أولاً: القطاع النقدي والمصرفي

الخلاصــة

- ارتفع رصيد احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية في نهاية الربع الثالث من عام 2014 بمقدار 2,321.7 مليون دولار (19.3٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2013 ليبلغ 14,327.5 مليون دولار وهو ما يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.4 شهراً.
- ارتفعت السيولة المحلية في نهاية الربع الثالث من عام 2014 بمقدار 1,803.1 مليون دينار (6.6٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2013 لتبلغ 29,166.5 مليون دينار.
- ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية الربع الثالث من عام 2014 بمقدار 450.6 مليون دينار (2.4٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2013 ليبلغ 19,390.3 مليون دينار.
- ارتفع رصيد إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك المرخصة في نهاية الربع الثالث من عام 2014 بمقدار 2,153.1 مليون دينار (7.8٪) مقارنة بمستواه في نهاية عام 2013 ليبلغ 29,746.3 مليون دينار.
- انخفضت أسعار الفائدة على الودائع والتسهيلات لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر أيلول من عام 2014 مقارنة مع نهاية عام 2013، باستثناء الودائع تحت الطلب، والتي ارتفعت عن مستواها المسجل في نهاية عام 2013.

ارتفع الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة في نهاية الربع الثالث من عام 2014 بمقدار 49.2 نقطة (2.4٪) عن مستواه في نهاية عام 2013 ليبلغ 2,115.0 نقطة، كما انخفضت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في الربع الثالث من عام 2014 بمقدار 76.4 مليون دينار (0.4٪) مقارنة بمستواها المسجل في نهاية عام 2013 لتصل إلى 18.2 مليار دينار.

أهم المؤشرات النقدية

مليون دينار، ونسب النمو مقارنة بالعام السابق

نهاية أيلول			
2014	2013		2013
US$ 14,327.5 19.3٪	US$ 10,789.6 62.7٪	الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي *	US$ 12,005.8 81.0٪
29,166.5 6.6٪	27,146.2 8.8٪	السيولة المحلية	27,363.4 9.7٪
19,390.3 2.4٪	18,617.7 4.4٪	التسهيلات الائتمانية	18,939.7 6.2٪
17,475.2 5.5٪	16,247.4 5.7٪	تسهيلات القطاع الخاص (مقيم)	16,569.1 7.8٪
29,746.3 7.8٪	27,249.7 9.1٪	إجمالي ودائع العملاء	27,593.2 10.5٪
23,354.3 11.2٪	20,553.5 16.0٪	ودائع بالدينار	21,003.0 18.6٪
6,392.0 -3.0٪	6,696.2 -7.7٪	ودائع بالعملات الأجنبية	6,590.2 -9.2٪
23,864.2 7.5٪	21,938.1 7.6٪	ودائع القطاع الخاص (مقيم)	22,195.8 8.9٪
19,395.3 9.9٪	17,290.8 14.6٪	ودائع بالدينار	17,646.1 17.0٪
4,468.9 -1.8٪	4,647.3 -12.4٪	ودائع بالعملات الأجنبية	4,549.7 -14.2٪

* : باستثناء احتياطيات الذهب وحقوق السحب الخاصة

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

الاحتياطيــات الأجنبيــة

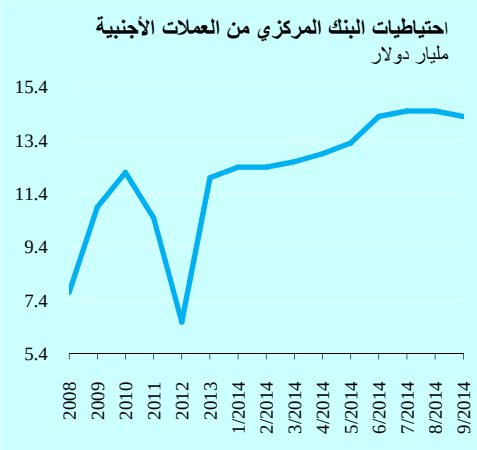

ارتفعت الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2014 بمقدار 2,321.7 مليون دولار (19.3٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2013 لتبلغ 14,327.5 مليون دولار، وهذا المستوى من الاحتياطيات يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.4 شهراً.

السيولة المحلية (M2)

- ارتفعت السيولة المحلية خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2014 بمقدار 1,803.1 مليون دينار (6.6٪) عن مستواها في نهاية عام 2013 لتبلغ 29,166.5 مليون دينار، بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 2,201.1 مليون دينار (8.8٪) خلال نفس الفترة من عام 2013.

- **وبمقارنة تطورات مكونات السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها في نهاية الربع الثالث من عام 2014 مع نهاية عام 2013، يلاحظ الآتي:**

  - **مكونــات السيــولــة**

    – ارتفعت الودائع في نهاية الربع الثالث من عام 2014 بمقدار 1,445.4 مليون دينار (6.1٪) عن مستواها في نهاية عام 2013 لتصل إلى 25,202.2 مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 1,811.2 مليون دينار (8.3٪) خلال الفترة المقابلة من عام 2013.

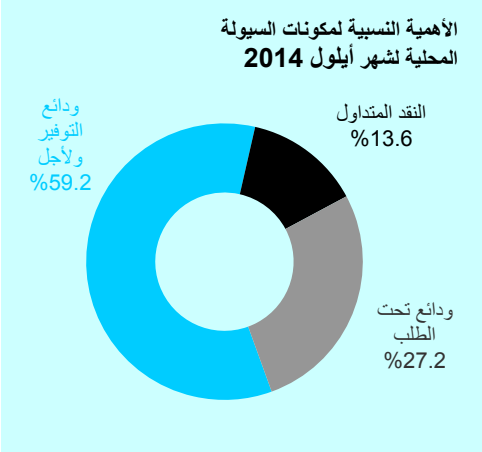

- ارتفع النقد المتداول في نهاية الربع الثالث من عام 2014 بمقدار 357.7 مليون دينار (9.9٪) عن مستواه المسجل في نهايـة عام 2013 ليبلغ 3,964.3 مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 389.9 مليون دينار (12.1٪) خلال الفترة المماثلة من العام السابق.

العــوامل المــؤثــرة على السيولــة المحليــة

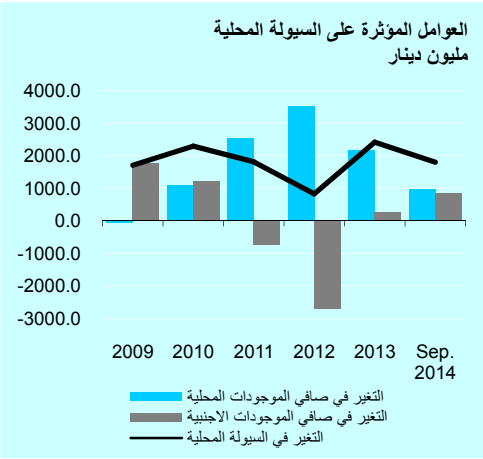

- ارتفع بند صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي في نهاية الربع الثالث من عام 2014 بمقدار 965.4 مليون دينار (4.7٪) عن مستواه في نهاية عام 2013، مقابل ارتفاع قدره 2,457.8 مليون دينار (13.4٪) خلال نفس الفترة من عام 2013. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع بند صافي الموجودات المحلية لدى البنوك المرخصة بمقدار 1,976.3 مليون دينار (7.9٪)، وانخفاضه لدى البنك المركزي بمقدار 1,011.0 مليون دينار (22.3٪).

- ارتفع بند صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي في نهاية الربع الثالث من عام 2014 بمقدار 837.8 مليون دينار (12.1٪) عن مستواه في نهاية عام 2013، مقارنة مع انخفاض مقداره 256.7 مليون دينار (3.9٪) خلال الفترة المماثلة من عام 2013. وقد تأتى ذلك محصلة لارتفاع هذا البند لدى البنك المركزي بمقدار 1,477.0 مليون دينار (17.4٪)، وانخفاضه لدى البنوك المرخصة بمقدار 639.2 مليون دينار (40.9٪).

العوامل المؤثرة على السيولة المحلية

مليون دينار

2013		نهاية أيلول 2013	نهاية أيلول 2014
6,923.4	**الموجودات الأجنبية (صافي)**	**6,408.8**	**7,761.2**
8,487.4	البنك المركزي	7,783.4	9,964.4
-1,564.0	البنوك المرخصة	-1,374.6	-2,203.2
20,440.0	**الموجودات المحلية (صافي)**	**20,737.4**	**21,405.3**
-4,528.6	البنك المركزي، منها:	-3,829.2	-5,539.6
1,244.3	الديون على القطاع العام (صافي)	1,563.2	1,385.1
-5,793.5	أخرى (صافي*)	-5,412.9	-6,947.1
24,968.6	البنوك المرخصة	24,566.6	26,944.9
9,714.8	الديون على القطاع العام (صافي)	9,784.0	9,412.2
17,201.9	الديون على القطاع الخاص	16,901.7	18,020.9
-1,948.1	أخرى (صافي)	-2,119.1	-488.2
27,363.4	**السيولة المحلية (M2)**	**27,146.2**	**29,166.5**
3,606.6	**النقد المتداول**	**3,604.9**	**3,964.3**
23,756.8	**الودائع، منها:**	**23,541.3**	**25,202.2**
4,635.2	بالعملات الأجنبية	4,789.9	4,582.2

* : تشتمل على شهادات الإيداع بالدينار.

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

هيكل أسعار الفائدة

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية:

قام البنك المركزي بتاريخ 2014/6/25 بتخفيض أسعار الفائدة على نافذة الإيداع واتفاقيات إعادة الشراء لأجل أسبوع أو أكثر بمقدار 50 نقطة أساس، والإبقاء على سعر فائدة الأدوات الأخرى دون تغيير. وعليه أصبحت أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية على النحو التالي:

- سعر إعادة الخصم: 4.25٪.
- سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة: 4.00٪.
- سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة: 2.75٪.
- سعر فائدة عمليات إعادة الشراء لأجل اسبوع أو أكثر 3.00٪.

ويهدف هذا التخفيض إلى الاسهام في حفز النمو الاقتصادي من خلال توفير الائتمان لأنشطة القطاع الخاص المختلفة وتعزيز الاستثمار.

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية نهاية الفترة
نسبة مئوية

2013		أيلول 2013	أيلول 2014
4.50	إعادة الخصم	4.75	4.25
4.25	اتفاقيات إعادة الشراء	4.50	4.00
3.50	نافذة الإيداع	3.75	2.75
3.75	عمليات إعادة الشراء لأجل أسبوع	4.00	3.00
3.75	عمليات إعادة الشراء لأجل شهر	4.00	3.00

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

أسعار الفائدة في السوق المصرفي:

أسعار الفائدة على الودائع:

- الودائع لأجل: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية شهر أيلول 2014 بمقدار 5 نقاط أساس عن مستواه في نهاية الشهر السابق ليبلغ 4.28٪، لينخفض بذلك عن مستواه المسجل في نهاية عام 2013 بمقدار 69 نقطة أساس.

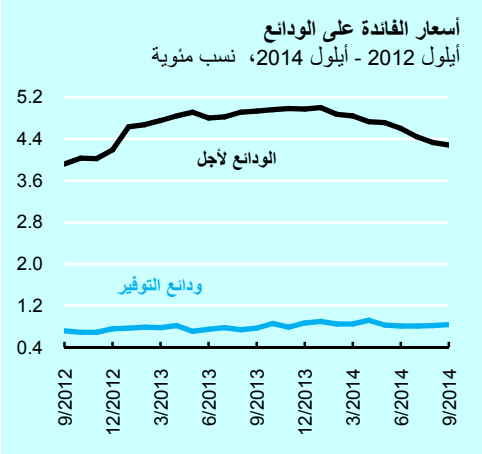

- ودائع التوفير: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية شهر أيلول 2014 بمقدار نقطتي أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.84٪، لينخفض بذلك عن مستواه المسجل في نهاية عام 2013 بمقدار 3 نقاط أساس.
- ودائع تحت الطلب: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية شهر أيلول 2014 بمقدار 3 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.52٪، ليرتفع بذلك عن مستواه المسجل في نهاية عام 2013 بمقدار 14 نقطة اساس.

◆ **أسعار الفائدة على التسهيلات:**

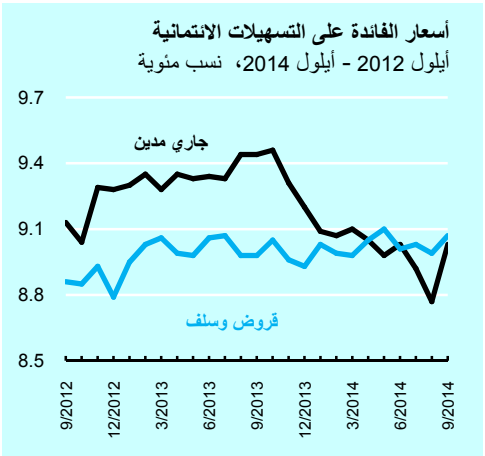

- الجاري مدين: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية شهر أيلول 2014 بمقدار 26 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 9.03٪، لينخفض بذلك عن مستواه المسجل في نهاية عام 2013 بمقدار 17 نقطة أساس.

- الكمبيالات والاسناد المخصومة: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والاسناد المخصومة في نهاية شهر أيلول 2014 بمقدار 14 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 10.03٪، لينخفض بذلك عن مستواه المسجل في نهاية عام 2013 بمقدار 10 نقاط أساس.

أسعار الفائدة على الودائع والتسهيلات لدى البنوك المرخصة (٪)

2013		أيلول 2013	أيلول 2014	التغير/ نقطة أساس
	الـودائـع			
0.38	تحت الطلب	0.42	0.52	14
0.87	توفير	0.77	0.84	-3
4.97	لأجل	4.93	4.28	-69
	التسهيلات الائتمانية			
10.13	كمبيالات واسناد مخصومة	9.58	10.03	-10
9.03	قروض وسلف	9.05	8.98	-5
9.20	جاري مدين	9.44	9.03	-17
8.85	الإقراض لأفضل العملاء	8.85	8.74	-11

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

- القروض والسلف: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية شهر أيلول 2014 عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق بمقدار 9 نقاط أساس ليبلغ 8.98٪، لينخفض بذلك عن مستواه المسجل في نهاية عام 2013 بمقدار 5 نقاط أساس.
- بلغ أدنى سعر فائدة إقراض لأفضل العملاء في نهاية شهر أيلول 2014 ما نسبته 8.74٪ مسجلاً بذلك انخفاضاً مقداره 11 نقطة أساس عن مستواه في نهاية عام 2013.
- ونتيجة لهذه التطورات، ارتفع هامش سعر الفائدة مقاساً بالفرق ما بين أسعار الفائدة على "القروض والسلف" والودائع لأجل في نهاية شهر أيلول 2014 بمقدار 64 نقطة أساس مقارنة مع نهاية عام 2013، ليبلغ ما مقداره 470 نقطة أساس.

التسهيلات الائتمانية المنوحة من البنوك المرخصة

- ارتفع إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2014 ما مقداره 450.6 مليون دينار، أو ما نسبته (2.4٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2013، بالمقارنة مع ارتفاع بلغ 787.9 مليون دينار (4.4٪) خلال نفس الفترة من عام 2013.

- وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للنشاط الاقتصادي خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2014، يلاحظ بأن الارتفاع في التسهيلات الائتمانية قد تركز، بشكل رئيس، في التسهيلات الممنوحة تحت بند "أخرى"، والذي يمثل في غالبيته تسهيلات ممنوحة للأفراد، بمقدار 476.1 مليون دينار (11.5٪)، وكذلك التسهيلات الممنوحة لقطاع الصناعة بمقدار 236.4 مليون دينار (8.9٪) وقطاع الإنشاءات بمقدار 157.0 مليون دينار (3.8٪)، وذلك مقارنة بمستوياتها المسجلة في نهاية عام 2013. في حين انخفضت التسهيلات الممنوحة لقطاع التجارة العامة بمقدار 291.8 مليون دينار (7.4٪)، وكذلك التسهيلات الممنوحة لقطاع الخدمات والمرافق العامة بمقدار 174.8 مليون دينار (8.0٪).
- أما على صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للجهة المقترضة خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2014، فقد ارتفعت التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص (مقيم) بحوالي 906.1 مليون دينار (5.5٪)، والمؤسسات العامة بمقدار 32.0 مليون دينار (10.0٪). في حين انخفضت التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 329.2 مليون دينار (40.2٪) وكذلك التسهيلات الممنوحة للحكومة المركزية بمقدار 157.5 مليون دينار (12.9٪)، والمؤسسات المالية غير المصرفية بمقدار 0.8 مليون دينار (8.4٪)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2013.

الودائع لدى البنوك المرخصة

- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2014 ما مقداره 29,746.3 مليون دينار، مرتفعاً بمقدار 2,153.1 مليون دينار (7.8٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2013، وذلك مقابل ارتفاع بلغ 2,280.1 مليون دينار (9.1٪) خلال الفترة المماثلة من عام 2013.
- وقد جاء الارتفاع في رصيد إجمالي الودائع خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2014 نتيجة لارتفاع كل من ودائع القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 1,668.4 مليون دينار (7.5٪)، وودائع القطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 324.0 مليون دينار (10.4٪)، والودائع لدى المؤسسات المالية غير المصرفية بمقدار 139.5 مليون دينار (50.2٪)، إضافةً إلى ارتفاع ودائع القطاع العام (الحكومة المركزية + المؤسسات العامة) بمقدار 21.2 مليون دينار (1.1٪).

- وبالنظر إلى تطورات الودائع في نهاية شهر أيلول 2014، وفقاً لنوع العملة، يلاحظ ارتفاع الودائع بالدينار بمقدار 2,351.3 مليون دينار (11.2٪)، وانخفاض الودائع بالعملات الأجنبية بمقدار 198.2 مليون دينار (3.0٪)، وذلك عن مستواهما المسجل في نهاية عام 2013.

بورصـــة عمـــان

أظهرت مؤشرات بورصة عمان تبايناً في أدائها في نهاية شهر أيلول من عام 2014 بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في عام 2013. وفيما يلي أبرز التطورات على هذه المؤشرات:

- **حجـم التـداول:**

ارتفع حجم التداول خلال شهر أيلول من عام 2014 بمقدار 41.3 مليون دينار (33.8٪) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 163.5 مليون دينار، مقابل ارتفاع قدره 32.8 مليون دينار (29.4٪) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2014، فقد بلغ حجم التداول ما مقداره 1,706.5 مليون دينار، مسجلاً بذلك انخفاضاً قدره 793.1 مليون دينار (31.7٪) عن مستواه المسجل خلال نفس الفترة من عام 2013.

- **عـــدد الأسهـــم:**

ارتفع عدد الأسهم المتداولة خلال شهر أيلول من عام 2014 بواقع 46.2 مليون سهم (40.0٪) عن مستواه في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 161.6 مليون سهم، بالمقارنة مع ارتفاع قدره 36.9 مليون سهم (32.9٪) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2014، فقد بلغ عدد الأسهم المتداولة نحو 1,687.7 مليون سهم، بالمقارنة مع 2,179.2 مليون سهم تم تداولها خلال نفس الفترة من العام السابق وذلك بانخفاض قدره 491.5 مليون سهم (22.6٪).

الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم:

الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة وفقا للقطاع

2013		2013	أيلول 2014
2,065.8	الرقم القياسي العام	**1,850.6**	**2,115.0**
2,703.9	القطاع المالي	2,413.4	2,892.9
1,964.9	قطاع الصناعة	1,723.0	1,852.1
1,664.8	قطاع الخدمات	1,542.4	1,647.1

المصدر: بورصة عمان.

شهد الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالأسهم الحرة في نهاية شهر أيلول من عام 2014 انخفاضاً قدره 16.9 نقطة (0.8٪) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 2,115.0 نقطة، بالمقارنة مع انخفاض بلغ 24.4 نقطة (1.3٪) خلال نفس الشهر من عام 2013. أما خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2014، فقد ارتفع الرقم القياسي لأسعار الأسهم بما مقداره 49.2 نقطة (2.4٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2013، مقابل انخفاض قدره 107.0 نقطة (5.5٪) خلال الفترة المماثلة من العام السابق. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع الرقم القياسي لأسعار أسهم القطاع المالي بمقدار 189.0 نقطة (7.0٪)، وانخفاض أسعار أسهم كل من قطاع الصناعة بمقدار 112.8 نقطة (5.7٪)، وقطاع الخدمات بمقدار 17.7 نقطة (1.1٪)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2013.

القيمة السوقية للأسهم:

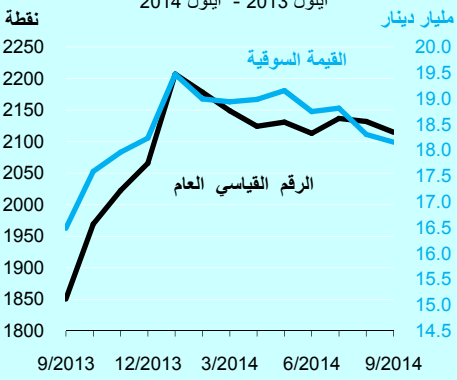

بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر أيلول من عام 2014 ما مقداره 18.2 مليار دينار، منخفضة بمقدار 149.0 مليون دينار (0.8٪) عن مستواها المسجل في نهاية الشهر السابق، مقابل انخفاض بلغ 0.7 مليار دينار (4.4٪)

خلال نفس الشهر من عام 2013. أما خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2014، فقد انخفضت القيمة السوقية بمقدار 76.4 مليون دينار (0.4٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2013، مقارنة مع انخفاض بلغ 2.7 مليار دينار (13.9٪) خلال نفس الفترة من العام السابق.

صافي استثمار غير الأردنيين:

شهد صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمّان خلال شهر أيلول من عام 2014 تدفقاً سالباً بلغ 6.8 مليون دينار، مقارنة بتدفق موجب قدره 2.0 مليون دينار خلال نفس الشهر من عام 2013. وقد بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال شهر أيلول من عام 2014 ما قيمته 26.6 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة 33.5 مليون دينار. أما خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2014، فقد سجل صافي استثمار غير الأردنيين في البورصة تدفقاً سالباً قدره 35.0 مليون دينار، مقارنة بتدفق موجب قدره 122.6 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2013.

مؤشرات التداول في بورصة عمان
مليون دينار

2013		أيلول 2013	أيلول 2014
3,027.3	حجم التداول	144.4	163.5
12.4	معدل التداول اليومي	6.6	7.4
18,233.5	القيمة السوقية	16,489.9	18,157.1
2,705.8	الأسهم المتداولة (مليون سهم)	148.9	161.6
146.9	صافي استثمار غير الأردنيين	2.0	-6.8
939.5	شراء	17.9	26.6
792.6	بيع	16.0	33.5

المصدر: بورصة عمان.

ثانياً : الإنتاج والأسعار والتشغيل

الخلاصــة

- نما الناتج المحلي الإجمالي GDP بأسعار السوق الثابتة خلال الربع الثاني من عام 2014 بنسبة 2.8٪، وذلك مقابل نمو نسبته 3.1٪ خلال نفس الربع من عام 2013. فيما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 6.1٪ خلال الربع الثاني من عام 2014 مقابل نمو نسبته 9.7٪ خلال نفس الربع من عام 2013.
- وعليه، نما GDP بأسعار السوق الثابتة خلال النصف الأول من عام 2014 بنسبة 3.0٪، مقابل نمو نسبته 2.8٪ خلال ذات الفترة من عام 2013. بينما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 6.6٪ مقابل 9.6٪ خلال النصف الأول من عام 2013.
- انخفض معدل التضخم، مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI، خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2014 إلى 3.1٪ مقابل 6.1٪ خلال نفس الفترة من عام 2013.
- انخفض معدل البطالة خلال الربع الثالث من عام 2014 إلى 11.4٪ (9.2٪ للذكور و22.0٪ للإناث)، وذلك مقابل 14.0٪ (11.3٪ للذكور و 26.8٪ للإناث) خلال نفس الربع من عام 2013، بينما بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 17.9٪.

تطورات الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

سجل الناتج المحلي الاجمالي نمواً بأسعار السوق الثابتة خلال النصف الأول من عام 2014 نسبته 3.0٪، مقابل نمو نسبته 2.8٪ خلال نفس الفترة من عام 2013. ويأتي ذلك بالرغم من استمرار تداعيات الربيع العربي والاضطرابات في المنطقة التي ما زالت تلقي بظلالها على الاقتصاد الاردني وفي مختلف القطاعات. وباستبعاد بند صافي الضرائب على المنتجات (والذي شهد نمواً نسبته 3.2٪)، فإن GDP بأسعار الأساس الثابتة يسجل نمواً نسبته 2.9٪ خلال النصف الأول من عام 2014 مقابل نمو نسبته 2.8٪ خلال نفس الفترة من عام 2013. أما GDP مقاساً بأسعار السوق الجارية، فقد نما بنسبة 6.6٪ بالمقارنة مع نمو نسبته 9.6٪ خلال النصف الأول من عام 2013. وقد انخفض النمو المسجل في GDP بأسعار السوق الجارية نتيجة تباطؤ المستوى العام للأسعار مُقاساً بمخفض GDP والذي نما بنسبة 3.5٪ مقابل 6.6٪ خلال النصف الأول من عام 2013، وذلك انعكاساً لتلاشي أثر قرار تحرير أسعار المشتقات النفطية على الاقتصاد الوطني.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي 2013 -2014
نسب مئوية

	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	العام كاملا
2013					
GDP بالأسعار الثابتة	2.6	3.1	2.8	2.9	**2.8**
GDP بالأسعار الجارية	9.5	9.7	8.0	7.4	**8.6**
2014					
GDP بالأسعار الثابتة	3.2	2.8	-	-	-
GDP بالأسعار الجارية	7.1	6.1	-	-	-

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق
2014-2012

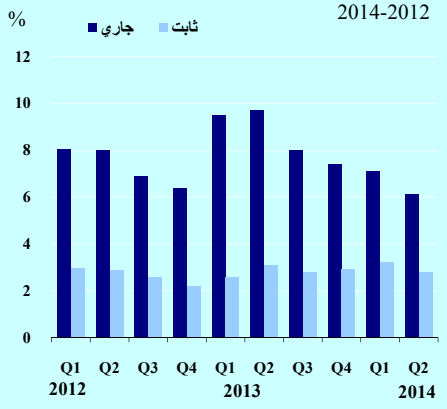

ومن أبرز القطاعات التي ساهمت في النمو الاقتصادي خلال النصف الأول من عام 2014 "خدمات المال والتأمين والعقارات" (0.7 نقطة مئوية)، "التجارة والمطاعم والفنادق" (0.4 نقطة مئوية)، "النقل والتخزين والاتصالات" (0.3 نقطة مئوية)، والصناعات التحويلية (0.3 نقطة مئوية)، والإنشاءات (0.2 نقطة مئوية) و"الكهرباء والمياه" (0.2 نقطة مئوية). وقد شكلت هذه القطاعات مجتمعة ما نسبته 68.1٪ من النمو الحقيقي المسجل خلال النصف الأول من عام 2014.

وقد شهدت كافة القطاعات الاقتصادية خلال النصف الأول من عام 2014 نمواً حقيقياً بمعدلات متباينة؛ حيث سجلت بعض القطاعات نمواً بوتيرة متسارعة، أبرزها قطاع "التجارة والمطاعم والفنادق" الذي نما بنسبة 4.2٪، و"الكهرباء والمياه" (8.1٪) والصناعات الاستخراجية (4.3٪)، و"منتجو الخدمات الحكومية" (2.2٪)، والزراعة (0.8٪).

معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة خلال النصف الأول من عامي 2013-2014، نسبة مئوية

	2013	2014
الزراعة	-0.6	0.8
الصناعات الاستخراجية	-5.1	4.3
الصناعات التحويلية	1.9	1.6
الكهرباء والمياه	-2.1	8.1
الإنشاءات	8.8	4.6
تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	3.7	4.2
النقل والتخزين والاتصالات	3.5	2.2
خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال	3.9	3.3
خدمات اجتماعية وشخصية	6.7	5.3
منتجو الخدمات الحكومية	1.5	2.2
منتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف الربح	7.0	6.6
الخدمات المنزلية	0.1	0.1
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة	**2.8**	**3.0**

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

المؤشرات القطاعية الجزئية

- سجل الرقم القياسي العام لكميات الإنتاج الصناعي نمواً بلغت نسبة 1.0٪ خلال الشهور الثمانية الأولى من عام 2014 بالمقارنة مع نمو نسبته 1.4٪ خلال نفس الفترة من عام 2013. وقد جاء ذلك محصلة لما يلي:
  - ارتفاع الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية بنسبة 7.0٪ (بالمقارنة مع تراجع نسبته 5.8٪ خلال نفس الفترة من عام 2013)، ويعزى ذلك إلى نمو الرقم القياسي لإنتاج الفوسفات بنسبة 17.4٪ مقابل تراجع نسبته 11.1٪ خلال ذات الفترة من عام 2013.
  - نمو الرقم القياسي لإنتاج الكهرباء بنسبة 9.6٪ (بالمقارنة مع تراجع نسبته 8.1٪ خلال نفس الفترة من عام 2013)، وذلك بسبب زيادة طلب الصناعات الاستخراجية على الكهرباء.
  - تراجع الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية بنسبة طفيفة بلغت 0.3٪ بالمقارنة مع نمو نسبته 3.0٪ خلال نفس الفترة من عام 2013، وذلك محصلة لتراجع عدد من البنود المشكّلة لهذا المؤشر، أبرزها بند "المنتجات الكيميائية" (4.0٪) و"المنتجات الغذائية والمشروبات" (3.0٪) من جهة، ونمو عدد من البنود أبرزها منتجات التبغ (13.0٪)، و"الاسمنت والجير والجبص" (7.4٪) من جهة أخرى.
- نمو كميات البضائع المصدرة والواردة من خلال ميناء العقبة بنسبة 15.5٪ خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2014، بالمقارنة مع تراجع نسبته 18.2٪ خلال نفس الفترة من عام 2013.
- تراجع عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية بنسبة 1.0٪ خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2014، بالمقارنة مع تراجع نسبته 3.1٪ خلال نفس الفترة من عام 2013.
- تراجع الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية بنسبة 3.9٪ خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2014 بالمقارنة مع تراجع نسبته 8.3٪ خلال نفس الفترة من عام 2013.
- نمو عدد المغادرين بنسبة 0.9٪ خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2014 بالمقارنة مع تراجع نسبته 14.5٪ خلال نفس الفترة من عام 2013.
- نمو المساحات المرخصة للبناء بنسبة 9.0٪ خلال الشهور الثمانية الأولى من عام 2014 بالمقارنة مع نمو نسبته 8.4٪ خلال نفس الفترة من عام 2013.

معدلات نمو المؤشرات القطاعية الجزئية*

نسب مئوية

2013	المؤشـر	2013	الفترة المتاحة	2014
1.6	**الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي**	**1.4**		**1.0**
3.3	**الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية**	**3.0**		**-0.3**
5.0	المنتجات الغذائية والمشروبات	8.1		-3.0
29.8	منتجات التبغ	25.5		13.0
-10.8	المنتجات النفطية المكررة	-15.2		-6.7
-17.7	الإسمنت والجير والجبص	-21.5		7.4
-13.8	الحديد والصلب	-14.9	كانون ثاني–آب	-0.8
14.2	المنتجات الكيميائية	11.5		-4.0
-11.5	**الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية**	**-5.8**		**7.0**
-15.7	الفوسفات	-11.1		17.4
-5.2	البوتاس	1.5		-1.1
-4.5	**الرقم القياسي لإنتاج الكهرباء**	**-8.1**		**9.6**
8.4	**المساحات المرخصة للبناء**	**8.4**		**9.0**
-15.7	**كميات البضائع المصدرة والواردة من خلال ميناء العقبة**	**-18.2**		**15.5**
-13.5	**عدد المغادرين**	**-14.5**		**0.9**
-3.7	**عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية**	**-3.1**	كانون ثاني–أيلول	**-1.0**
-9.5	**الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية**	**-8.3**		**-3.9**

* : احتسبت استناداً إلى البيانات المستقاة من المصادر التالية:
- دائرة الإحصاءات العامة.
- البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية.
- الملكية الأردنية.

الأسعـــار

بلغ معدل التضخم، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لاسعار المستهلك (CPI)، خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2014 ما نسبته 3.1٪ بالمقارنة مع 6.1٪ خلال نفس الفترة من عام 2013. وقد تأثر المستوى العام للأسعار خلال الأرباع الثلاثة الأولى من العام الحالي بالارتفاع في أسعار عدد من البنود المكونة لسلة CPI، أبرزها بند "التبغ والسجائر" وبند الايجارات، بالإضافة إلى بند الملابس والتعليم. إذ ساهمت هذه البنود مجتمعة برفع معدل التضخم بمقدار 2.3 نقطة مئوية مقابل 0.7 نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام الماضي.

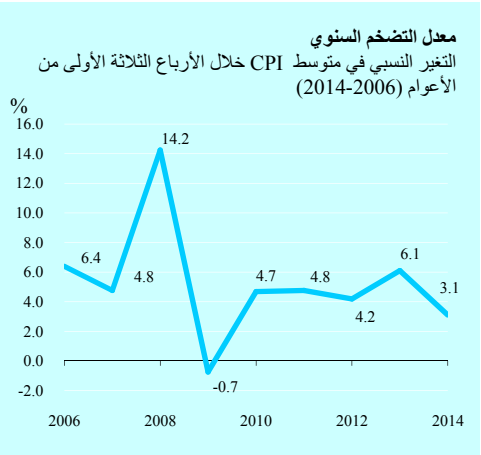

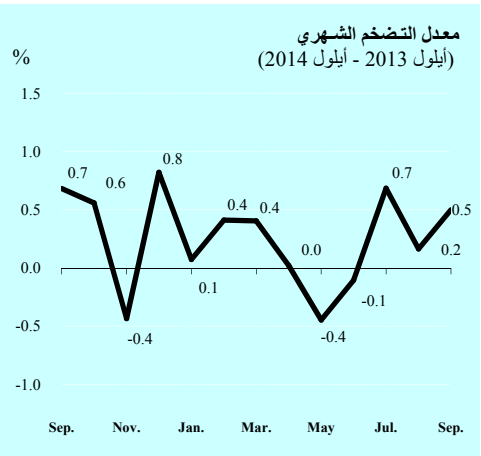

وشهد المستوى العام للاسعار خلال شهر أيلول 2014 ارتفاعاً بنسبة 0.5٪ بالمقارنة مع الشهر السابق (آب 2014)، ويعزى هذا الارتفاع إلى زيادة أسعار بعض البنود، أبرزها: الخضروات، والفواكه، و"الألبان ومنتجاتها والبيض" إلى جانب مجموعة "الملابس والأحذية".

وفيما يلي عرضٌ موجزٌ لأبرز تطورات أسعار المجموعات المكونة لسلة CPI خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2014 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2013:

- مجموعة المواد الغذائية، تشكّل هذه المجموعة الوزن الأكبر في سلة CPI (36.6٪). وقد شهدت أسعار هذه المجموعة ارتفاعاً بنسبة 1.8٪ بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 3.8٪ خلال نفس الفترة من عام 2013. وبذلك، أسهمت هذه المجموعة بمقدار 0.7 نقطة مئوية في معدل التضخم. ويعزى ارتفاع أسعار مجموعة المواد الغذائية إلى زيادة أسعار معظم البنود المكونة لها وخصوصاً بند "التبغ والسجائر" بنسبة 13.7٪، وذلك تبعاً لقرار الحكومة القاضي بزيادة الضريبة على التبغ والسجائر اعتباراً من شباط 2014، إلى جانب ارتفاع بند "البقول الجافة والمعلبة" (5.6٪)، والفواكه (4.1٪). وفي المقابل، انخفضت أسعار كلاً من الخضروات (1.4٪)، و"الزيوت والدهون" (0.7٪) "واللحوم والدواجن" (0.1٪).
- مجموعة الملابس والأحذية (5.0٪ من سلة CPI). ارتفعت أسعار هذه المجموعة بنسبة 10.3٪ بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 5.1٪ خلال نفس الفترة من عام 2013، مساهمة بذلك بنحو 0.5 نقطة مئوية في معدل التضخم. وتعزى الزيادة في أسعار هذه المجموعة إلى ارتفاع أسعار الملابس بنسبة 10.6٪، وذلك في ضوء قرار الحكومة القاضي برفع الرسوم الجمركية على الملابس اعتباراً من أيلول 2013. هذا إلى جانب ارتفاع أسعار الأحذية بنسبة 9.3٪.
- مجموعة المساكن (26.8٪ من سلة CPI). ارتفعت أسعار هذه المجموعة بنسبة 3.9٪ بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 9.2٪ خلال نفس الفترة من عام 2013، لتسهم بذلك بمقدار 1.0 نقطة مئوية في معدل التضخم. وقد تأثرت أسعار هذه المجموعة بالارتفاع في أسعار بند "الإيجارات" بنسبة 7.1٪، متأثراً بزيادة الطلب الناجم عن تدفق اللاجئين السوريين إلى المملكة. كما شهدت البنود الأخرى ارتفاعاً في أسعارها

وبنسب متفاوتة تراوحت بين 4.5٪ لبند "مواد النظافة المنزلية" و 0.2٪ لبند "ترميم المسكن والنفايات والماء".

- مجموعة "السلع والخدمات الأخرى" (31.6٪ من سلة CPI). ارتفعت أسعار هذه المجموعة بنسبة 3.0٪ بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 6.7٪ خلال نفس الفترة من عام 2013، لتساهم بذلك بمقدار 0.9 نقطة مئوية في معدل التضخم. وقد تأثرت الزيادة في أسعار هذه المجموعة بالارتفاع في أسعار بند التعليم وبنسبة 5.2٪، وذلك في ضوء زيادة أقساط المدارس الخاصة متأثرة بقرار تحرير أسعار المشتقات النفطية. كما شهدت معظم البنود الأخرى ارتفاعاً في أسعارها، أبرزها بند "العناية الطبية" (6.8٪)، والنقل (3.0٪).

التشغيل

- انخفض معدل البطالة (نسبة المتعطلين إلى قوة العمل) خلال الربع الثالث من عام 2014 ليصل إلى 11.4٪ (9.2٪ للذكور و 22.0٪ للإناث) وذلك مقابل 14.0٪ (11.3٪ للذكور و 26.8٪ للإناث) خلال نفس الربع من عام 2013، بينما بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 17.9٪.
- بلغ معدل المشاركة الاقتصادية المنقح (قوة العمل منسوبة إلى عدد السكان 15 سنة فأكثر) ما نسبته 36.2٪ (59.6٪ للذكور و 12.5٪ للإناث) خلال الربع الثالث من عام 2014، بالمقارنة مع 36.8٪ (59.7٪ للذكور و 13.1٪ للإناث) خلال نفس الربع من عام 2013.
- بلغت نسبة المشتغلين إلى مجموع السكان 15 سنة فأكثر ما نسبته 32.1٪ خلال الربع الثالث من عام 2014، وذلك مقابل 31.6٪ خلال نفس الربع من عام 2013. وقد شكّل المشتغلون في قطاع "الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي" ما نسبته 26.5٪ من مجموع المشتغلين، تلاه قطاع "تجارة الجملة والتجزئة" بنسبة بلغت 15.5٪، في حين توزعت النسبة المتبقية على القطاعات الأخرى.

ثالثاً: المالية العامة

الخلاصة

- سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً، بعد المنح الخارجية، مقداره 591.0 مليون دينار خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2014 مقارنة بعجز مالي بلغ 492.4 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2013. وفي حال استثناء المنح الخارجية (469.1 مليون دينار)، يصل عجز الموازنة العامة إلى 1,060.1 مليون دينار مقارنة بعجز مقداره 1,017.0 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2013.
- ارتفع صافي الدين العام الداخلي في نهاية آب 2014 عن مستواه في نهاية عام 2013 بمقدار 232.0 مليون دينار ليبلغ 12,094.0 مليون دينار (47.3٪ من GDP).
- ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية آب 2014 عن مستواه في نهاية عام 2013 بمقدار 1,067.6 مليون دينار ليبلغ 8,302.1 مليون دينار (32.4٪ من GDP).
- وعليه، بلغ صافي رصيد الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي ما مقداره 20,396.1 مليون دينار (79.7٪ من GDP) في نهاية آب 2014 مقابل 19,096.5 مليون دينار (80.0٪ من GDP) في نهاية عام 2013.

أداء الموازنة العامة خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2014 بالمقارنة مع نفس الفترة من العام السابق:-

- **الإيرادات العامة**

ارتفعت الإيرادات العامة خلال شهر آب من عام 2014 مقارنة مع نفس الشهر من عام 2013 بمقدار 150.2 مليون دينار أو ما نسبته 36.2٪ لتصل إلى 565.2 مليون دينار. كما ارتفعت الإيرادات العامة خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2014 مقارنة مع نفس الفترة من عام 2013 بمقدار 490.1 مليون دينار او ما نسبته 12.6٪ لتصل إلى 4,378.3 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع الإيرادات المحلية بمقدار 545.6 مليون دينار وانخفاض المنح الخارجية بمقدار 55.5 مليون دينار.

أبرز تطورات بنود الموازنة العامة خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2014:

(بالمليون دينار والنسب المئوية)

	آب		معدل النمو	كانون ثاني – آب		معدل النمو
	2013	2014		2013	2014	
إجمالي الإيرادات والمنح الخارجية	**415.0**	**565.2**	**36.2**	**3,888.2**	**4,378.3**	**12.6**
الإيرادات المحلية، منها:	362.6	426.0	17.5	3,363.6	3,909.2	16.2
الإيرادات الضريبية، منها:	276.2	294.2	6.5	2,436.9	2,726.6	11.9
ضريبة المبيعات	219.2	224.9	2.6	1,560.0	1,779.6	14.1
الإيرادات الأخرى	84.2	130.1	54.5	911.8	1,169.0	28.2
المنح الخارجية	52.4	139.2	165.6	524.6	469.1	-10.6
إجمالي الإنفاق، منها:	**537.0**	**694.7**	**29.4**	**4,380.6**	**4,969.3**	**13.4**
النفقات الرأسمالية	71.3	93.0	30.4	462.9	553.9	19.7
العجز/ الوفر المالي بعد المساعدات	**-122.0**	**-129.5**	-	**-492.4**	**-591.0**	-

المصدر: وزارة المالية/ نشرة مالية الحكومة العامة.

♦ الإيرادات المحلية

ارتفعت الإيرادات المحلية خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2014 بمقدار 545.6 مليون دينار أو ما نسبته 16.2٪ مقارنة مع نفس الفترة من عام 2013 لـتصل إلى 3,909.2 مليون دينار. وقد جاء ذلك، بشكل رئيس، محصلة لارتفاع كل من الإيرادات الضريبية والإيرادات الأخرى بمقدار 289.7 مليون دينار و257.2 مليون دينار، على التوالي، وانخفاض الاقتطاعات التقاعدية بمقدار 1.3 مليون دينار.

- **الإيرادات الضريبية**

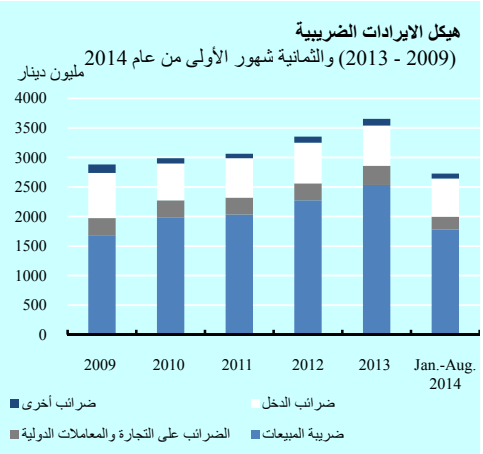

ارتفعت الإيرادات الضريبية خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2014 بمقدار 289.7 مليون دينار أو ما نسبته 11.9٪ مقارنة مع نفس الفترة من عام 2013 لتصل إلى 2,726.6 مليون دينار، مشكّلة بذلك ما نسبته 69.7٪ من إجمالي الإيرادات المحلية. وقد جاء هذا الارتفاع، بشكل رئيس، مدفوعاً بارتفاع إيرادات الضريبة العامة على مبيعات السلع والخدمات وكذلك الضرائب على الدخل والارباح. وفيما يلي أبرز تطورات بنود الإيرادات الضريبية:

- ارتفعت إيرادات **الضريبة العامة على مبيعات السلع والخدمات** بمقدار 219.6 مليون دينار أو ما نسبته 14.1٪ لتبلغ 1,779.6 مليون دينار، مشكلةً بذلك 65.3٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع معظم بنودها حيث ارتفعت ضريبة المبيعات على القطاع التجاري بمقدار 191.4 مليون دينار، وضريبة المبيعات على الخدمات بمقدار 22.1 مليون دينار، وضريبة المبيعات على السلع المستوردة بمقدار 13.8 مليون دينار، في حين انخفضت ضريبة المبيعات على السلع المحلية بمقدار 7.7 مليون دينار.
- ارتفعت **الضرائب على الدخل والأرباح** بمقدار 51.1 مليون دينار أو ما نسبته 8.6٪ لتصل إلى 644.0 مليون دينار، مشكلةً بذلك 23.6٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع ضرائب الدخل من الشركات والمشاريع بمقدار 39.1 مليون دينار، وارتفاع ضرائب الدخل من الأفراد بمقدار 12.0 مليون دينار.

وقد شكلت ضرائب الدخل من الشركات ما نسبته 83.6٪ من إجمالي الضرائب على الدخل والأرباح لتبلغ 538.1 مليون دينار (منها 271.1 مليون دينار من دخل البنوك والشركات المالية).

- ارتفعت **الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية** متضمنة الرسوم والغرامات الجمركية بمقدار 8.2 مليون دينار أو ما نسبته 3.9٪ لتبلغ 217.7 مليون دينار، مشكلةً بذلك 8.0٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية.
- ارتفعت **ضريبة بيع العقار** (الضرائب على المعاملات المالية) بمقدار 10.8 مليون دينار أو ما نسبته 14.5٪ لتصل إلى 85.3 مليون دينار، مشكلةً بذلك 3.1٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية.

- **الإيرادات الأخرى (الإيرادات غير الضريبية)**

ارتفعت "الإيرادات الأخرى" خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2014 بمقدار 257.2 مليون دينار أو ما نسبته 28.2٪ لتصل إلى 1,169.0 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع، بشكل رئيس، نتيجة لارتفاع حصيلة الإيرادات المختلفة بمقدار 262.8 مليون دينار لتبلغ 407.5 مليون دينار، وكذلك ارتفاع حصيلة إيرادات بيع السلع والخدمات بمقدار 50.5 مليون دينار لتبلغ 584.9 مليون دينار، في حين انخفضت حصيلة ايرادات دخل الملكية بمقدار 56.1 مليون دينار لتبلغ 176.6 مليون دينار (منها 154.6 مليون دينار فوائض مالية للوحدات الحكومية المستقلة).

- **الاقتطاعات التقاعدية**

انخفضت الاقتطاعات التقاعدية خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2014 بمقدار 1.3 مليون دينار لتبلغ 13.6 مليون دينار.

♦ المنح الخارجية

انخفضت المنح الخارجية خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2014 بمقدار 55.5 مليون دينار، لتبلغ 469.1 مليون دينار.

■ إجمالي الإنفاق

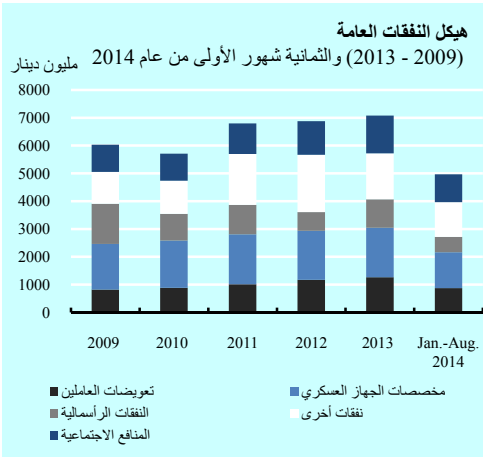

شهدت النفقات العامة خلال شهر آب من عام 2014 ارتفاعاً مقداره 157.7 مليون دينار أو ما نسبته 29.4٪ مقارنة مع نفس الشهر من العام الماضي لتبلغ 694.7 مليون دينار. كما شهدت النفقات العامة خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2014 ارتفاعاً مقداره 588.7 مليون دينار أو ما نسبته 13.4٪ لتبلغ 4,969.3 مليون دينار. وقد جاء هذا الإرتفاع نتيجة لارتفاع النفقات الجارية بنسبة 12.7٪ والنفقات الرأسمالية بنسبة 19.7٪.

♦ النفقات الجارية

ارتفعت النفقات الجارية خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2014 بمقدار 497.7 مليون دينار أو ما نسبته 12.7٪ لتصل إلى 4,415.4 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع جميع بنودها، حيث ارتفعت مخصصات الجهاز العسكري بمقدار 69.3 مليون دينار لتبلغ 1,288.7 مليون دينار مشكلة ما نسبته 29.2٪ من إجمالي النفقات الجارية، كما ارتفع بند المنافع الاجتماعية بمقدار 146.2 مليون دينار ليصل إلى 1,005.0 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 22.8٪ من إجمالي النفقات الجارية، وكذلك ارتفعت تعويضات العاملين في الجهاز المدني (الرواتب والأجور ومساهمات الضمان الاجتماعي) بمقدار 36.4 مليون دينار لتبلغ 874.7 مليون دينار مشكلة ما

نسبته 19.8٪ من إجمالي النفقات الجارية، كما ارتفع بند فوائد الدّين بشقيه الداخلي والخارجي بمقدار 151.8 مليون دينار ليصل إلى 596.6 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 13.5٪ من إجمالي النفقات الجارية، وارتفع بند استخدام السلع والخدمات بمقدار 45.5 مليون دينار ليبلغ 223.0 مليون دينار ليشكل ما نسبته 5.1٪ من إجمالي النفقات الجارية، كما ارتفع بند دعم السلع بمقدار 30.2 مليون دينار ليبلغ 172.0 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 3.9٪ من إجمالي النفقات الجارية، ويذكر أن هذا البند يتضمن دعم المواد الغذائية فقط وذلك اعتباراً من عام 2013.

- **النفقات الرأسمالية**

شهدت النفقات الرأسمالية خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2014 ارتفاعاً مقداره 91.0 مليون دينار، أو ما نسبته 19.7٪، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2013 لتصل إلى 553.9 مليون دينار.

الوفر/ العجز المالي

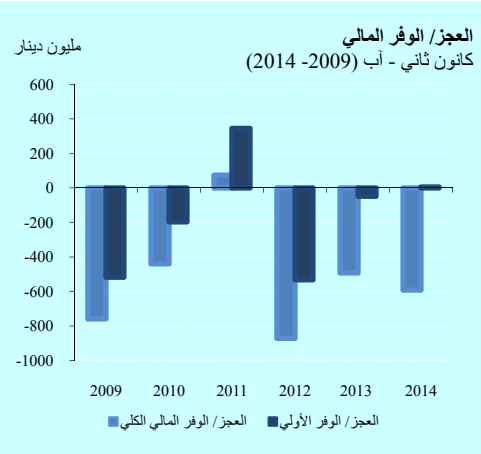

- سجّلت الموازنة العامة خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2014 عجزاً مالياً، بعد المنح، بلغ 591.0 مليون دينار مقارنة بعجز مالي مقداره 492.4 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2013.

- سجّلت الموازنة العامة خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2014 وفراً أولياً، وذلك بعد استبعاد مدفوعات الفوائد على الدين العام من إجمالي النفقات العامة، بلغ 5.6 مليون دينار مقابل عجزاً أولياً مقداره 47.7 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2013.

الدين العام

ارتفع صافي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية (إجمالي رصيد الدين العام الداخلي مطروحاً منه ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي) في نهاية آب 2014 بمقدار 232.0 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2013 ليبلغ 12,094.0 مليون دينار (47.3٪ من GDP). وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع إجمالي الدين العام الداخلي بمقدار 389.0 مليون دينار ليبلغ 13,829.0 مليون دينار، وارتفاع قيمة ودائع الحكومة والمؤسسات المستقلة لدى الجهاز المصرفي عن رصيدها في نهاية عام 2013 بمقدار 157.0 مليون دينار لتبلغ 1,734.0 مليون دينار. وقد جاء ارتفاع رصيد الدين العام الداخلي ضمن الموازنة، بشكل أساس، محصلة لنمو رصيد سندات وأذونات الخزينة ضمن الموازنة بمقدار 738.0 مليون دينار ليصل إلى 11,606.0 مليون دينار في نهاية آب 2014 من ناحية، وانخفاض رصيد القروض والسلف المقدمة من البنك المركزي للحكومة المركزية ضمن الموازنة بمقدار 80.0 مليون دينار ليصل إلى 592.0

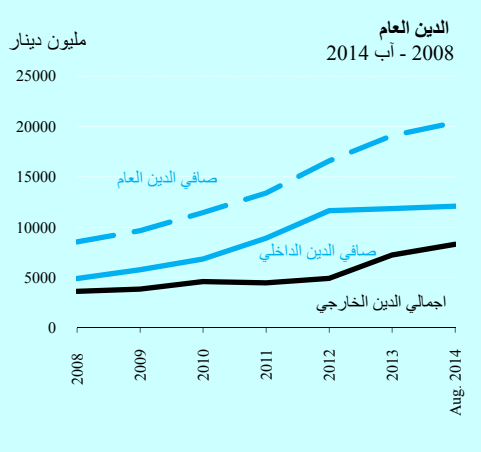

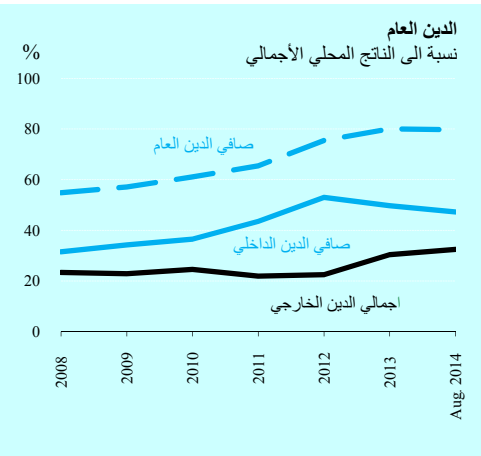

مليون دينار، من ناحية أخرى. أما رصيد سندات المؤسسات المستقلة فقد انخفض بمقدار 146.0 مليون دينار ليصل إلى 723.0 مليون دينار في نهاية آب 2014، كما انخفض رصيد القروض والسلف المقدمة لتلك المؤسسات بمقدار 117.0 مليون دينار ليصل إلى 897.0 مليون دينار.

- ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية آب 2014 عن مستواه في نهاية عام 2013 بمقدار 1,067.6 مليون دينار ليبلغ 8,302.1 مليون دينار (32.4٪ من GDP). ويعزى هذا الارتفاع إلى استلام الدفعة الرابعة والخامسة من قرض صندوق النقد الدولي ضمن إطار اتفاقية الاستعداد الائتماني بقيمة 182.9 مليون دينار (أي ما يعادل 258 مليون دولار أميركي)، في شهر نيسان هذا العام، بالإضافة إلى إصدار سندات بالدولار الأمريكي في الأسواق العالمية بقيمة إجمالية بلغت مليار دولار في شهر حزيران الماضي. ويذكر بأن رصيد الدين العام الخارجي بالدولار الأمريكي قد شكّل ما نسبته 47.5٪ من إجمالي الدين الخارجي، في حين وصلت نسبة الدين باليورو 8.1٪، أما نسبة الدين بعملة الين الياباني فبلغت 12.7٪، في حين شكّل الدين المقيّم بالدينار الكويتي 14.8٪، و 12.4٪ وحدة حقوق سحب خاصة.
- ارتفع صافي الدين العام (الداخلي والخارجي) في نهاية آب 2014 بمقدار 1,299.6 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2013 ليصل إلى 20,396.1 مليون دينار (79.7٪ من GDP) مقابل 19,096.5 مليون دينار (80.0٪ من GDP) في نهاية عام 2013.
- بلغت خدمة الدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2014 ما مقداره 371.2 مليون دينار (منها 128.9 مليون دينار فوائد) مقابل 330.2 مليون دينار (منها 80.0 مليون دينار فوائد) خلال نفس الفترة من عام 2013.

الإجراءات الماليـــة والسعرية

- تخفيض أسعار جميع المشتقات النفطية بنسب ملحوظة، مع الاستمرار بتثبيت سعر اسطوانة الغاز المنزلي وفقاً للجدول التالي:

تطورات أسعار المشتقات النفطية

المـــــادة	السعر/ الوحدة	2014		معدل النمو
		تشرين أول	تشرين ثاني	
البنزين الخالي من الرصاص 90	فلس/لتر	790	735	-7.0
البنزين الخالي من الرصاص 95	فلس/لتر	960	895	-6.8
السولار	فلس/لتر	630	575	-8.7
الكاز	فلس/لتر	630	575	-8.7
اسطوانة الغاز المنزلي (سعة 12.5 كغم)	دينار/اسطوانة	10	10	0.0
زيت الوقود للصناعة	دينار/طن	448.2	395.6	-11.7
زيت الوقود للبواخر	دينار/طن	470.8	469.9	-0.2
زيت وقود الطائرات للشركات المحلية	فلس/لتر	564	517	-8.3
زيت وقود الطائرات للشركات الأجنبية	فلس/لتر	569	522	-8.3
زيت وقود الطائرات للرحلات العارضة	فلس/لتر	584	537	-8.0
الإسفلت	دينار/طن	480.4	424.6	-11.6

المصدر: شركة مصفاة البترول الأردنية بتاريخ 2014/11/1

- أقر مجلس الوزراء نظام رسوم تصاريح عمل العمال غير الأردنيين لسنة 2014 على أن يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية (حزيران 2014).
- إتمام عملية إصدار سندات بالدولار الأمريكي في الأسواق العالمية باسم المملكة الأردنية الهاشمية وبكفالة الحكومة الأمريكية للمرة الثانية، وبقيمة إجمالية بلغت مليار دولار وذلك لمدة خمس سنوات وبسعر فائدة وصل إلى ما نسبته 1.945٪ (حزيران 2014).
- قرر مجلس الوزراء الموافقة على تخفيض نسبة الضريبة العامة على المبيعات لشركات التمويل الصغيرة (الميكروية) لتصبح 3٪ من عام 2009 وما تلاها، على أن لا يسمح لهذه

الشركات خصم أي ضرائب على مشترياتها، وذلك اعتباراً من تاريخ 20/7/2014 (تموز 2014).

❐ المنح والقروض والاتفاقيات الأخرى

- التوقيع على أربع اتفاقيات منح مقدمة من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID بقيمة 633 مليون دولار، وذلك ضمن برنامج المساعدات الأمريكية الاقتصادية الاعتيادية والإضافية للمملكة لعام 2014، وذلك على النحو التالي (أيلول 2014):
  - منحة الدعم النقدي لدعم قطاعات تنموية ذات أولوية مدرجة في قانون الموازنة العامة لعام 2014 بقيمة 436 مليون دولار.
  - اتفاقية تحسين الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين بقيمة 126.4 مليون دولار لتنفيذ عدة مشاريع في مجالات رعاية الأم والطفل، والصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، والتعليم الأساسي، والمياه، والبيئة.
  - اتفاقية التنمية الاقتصادية بقيمة 43.2 مليون دولار لتنفيذ عدة مشاريع في مجال تعزيز النمو الاقتصادي، والتجارة والاستثمار، والبنية التحتية، وتعزيز تنافسية القطاع الخاص، وتعزيز الفرص الاقتصادية.
  - اتفاقية تعزيز المساءلة الديمقراطية بقيمة 27.5 مليون دولار وذلك لتنفيذ عدة مشاريع في مجال سيادة القانون، والحاكمية، والمجتمع المدني، ودعم جهود الإصلاح السياسي
- التوقيع على مذكرة التفاهم الخاصة بمساعدات الاتحاد الأوروبي للأردن للأعوام (2014 – 2017)، تتضمن منحاً بقيمة تتراوح بين (312 – 382) مليون يورو. كما تم التوقيع على اتفاقيتي منحتين بقيمة 59.5 مليون يورو، منها 47.5 مليون يورو لبرنامج دعم الإصلاحات المالية والإدارية العامة و12 مليون يورو لبرنامج دعم تنفيذ خطة العمل الأردنية الأوروبية المشتركة لسياسة الجوار الأوروبية (تشرين أول 2014).
- التوقيع على اتفاقية التكيف مع التغير المناخي في قطاع المياه مع بنك الأعمار الألماني (KFW) بقيمة 20 مليون يورو، وأيضاً اتفاقية منحة الخدمات المساندة بقيمة 1.5 مليون يورو (تشرين أول 2014).

رابعاً: القطـــاع الخـارجـــي

الخلاصة

- ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعـاد تصديره) خلال شهر آب من عام 2014 بنسبة 11.1٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2013 لتبلغ 513.4 مليون دينار. أما خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2014 فقد ارتفعت الصادرات الكلية بنسبة 5.9٪ لتبلغ 3,931.0 مليون دينار.
- ارتفعت المستوردات خلال شهر آب من عام 2014 بنسبة 13.1٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2013 لتبلغ 1,429.4 مليون دينار. أما خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2014 فقد ارتفعت المستوردات بنسبة 4.8٪ لتبلغ 10,754.1 مليون دينار.
- وتبعا لما تقدم، شهد العجز في الميزان التجاري (الصادرات الكليـــة مطروحاً منها المستـوردات) خلال شهر آب من عام 2014 ارتفاعاً نسبته 14.2٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2013 ليبلغ 916.0 مليون دينار. أما خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2014 فقد ارتفع عجز الميزان التجاري بنسبة 4.1٪ ليبلغ 6,823.1 مليون دينار.
- ارتفعت مقبوضات بند السفر ومدفوعاته خلال التسعة شهور الأولى من عام 2014 بمقدار 195.8 مليون دينار 29.9 مليون دينار أو ما نسبته 8.9٪ 4.9٪ مقارنة بذات الفترة من عام 2013 على التوالي.
- ارتفع إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال التسعة شهور الأولى من عام 2014 بنسبة 2.2٪ ليبلغ 2,010.3 مليون دينار.
- سجّل الحساب الجاري لميزان المدفوعات عجزاً مقداره 1,179.3 مليون دينار (10.0٪ من GDP) خلال النصف الأول من عام 2014 مقارنة مع عجز مقداره 598.0 مليون دينار (5.4٪ من GDP) خلال النصف من عام 2013.

- سجّل الاستثمار المباشر صافي تدفق للداخل مقداره 659.4 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2014 مقارنة بحوالي 722.1 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2013.
- سجّل صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية حزيران من عام 2014 ارتفاعاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج بمقدار 1,038.8 مليون دينار مقارنة مع نهاية كانون أول عام 2013 ليصل إلى 21,881.3 مليون دينار.

التجارة الخارجية

- في ضوء ارتفاع الصادرات الوطنية بمقدار 220.6 مليون دينار وارتفاع المستوردات بمقدار 491.1 مليون دينار خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2014، سجّل حجم التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المستوردات) ارتفاعاً مقداره 711.7 مليون دينار ليبلغ 14,148.2 مليون دينار مقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2013.

أبرز مؤشرات التجارة الخارجية
مليون دينار

	كانون ثاني – آب			
	2013 القيمة	معدل النمو (٪) 2013/2012	2014 القيمة	معدل النمو (٪) 2014/2013
التجارة الخارجية	13,436.5	4.2	14,148.2	5.3
الصادرات الكلية	3,711.2	-0.2	3,931.0	5.9
الصادرات الوطنية	3,173.5	0.9	3,394.1	7.0
المعاد تصديره	537.7	-6.2	536.9	-0.1
المستوردات	10,263.0	5.2	10,754.1	4.8
الميزان التجاري	-6,551.8	8.5	-6,823.1	4.1

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

أبرز الشركاء التجاريين للأردن لعامي 2013، 2014
مليون دينار

	كانون ثاني – آب		
	2013	2014	معدل النمو (٪)
الصادرات الوطنية			
الولايات المتحدة الأمريكية	556.2	622.8	12.0
العراق	567.8	563.3	-0.8
السعودية	410.0	459.6	12.1
الهند	264.6	296.3	12.0
الإمارات	120.6	120.6	0.0
سوريا	63.3	109.4	72.8
الصين	69.5	78.8	13.4
المستوردات			
السعودية	1,890.0	2,098.6	11.0
الصين	1,068.8	1,088.0	1.8
الولايات المتحدة الامريكية	668.0	645.2	-3.4
الإمارات	326.9	626.0	91.5
الهند	348.9	497.4	42.6
تركيا	368.7	437.2	18.6
ألمانيا	376.1	424.6	12.9
كوريا الجنوبية	268.3	397.8	48.3

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

الصادرات السلعيـــة

سجلت الصادرات الكلية للمملكة خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2014 ارتفاعاً نسبته 5.9٪ لتصل إلى 3,931.0 مليون دينار، مقارنة مع انخفاض نسبته 0.2٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2013. وجاء هذا الارتفاع نتيجة ارتفاع الصادرات الوطنية بمقدار 220.6 مليون دينار أو ما نسبته 7.0٪ لتصل إلى 3,394.1 مليون دينار وانخفاض السلع المعاد تصديرها بنسبة 0.1٪ لتصل إلى 536.9 مليون دينار.

♦ **وبالنظر إلى تطورات أهم الصادرات الوطنية خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2014 بالمقارنة مع نفس الفترة لعام 2013، يلاحظ ما يلي:**

- ارتفاع الصادرات من الأسمدة بمقدار 84.6 مليون دينار، أو ما نسبته 69.2٪، لتصل إلى 206.8 مليون دينار، مقارنة مع تراجع نسبته 24.5٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2013. وقد استحوذت أسواق كل من أثيوبيا والهند وتركيا على ما نسبته 57.5٪ من إجمالي صادرات الأردن من هذه السلع.

أبرز الصادرات الوطنية السلعية خلال الثمانيـة شـهور الأولى من عامي 2013 و2014، مليون دينار

	2013	2014	معدل النمو (٪)
إجمالي الصادرات الوطنية	**3,173.5**	**3,394.1**	**7.0**
الملابس	**533.7**	**605.6**	**13.5**
الولايات المتحدة الأمريكية	495.7	549.1	10.8
البوتاس	**331.7**	**278.8**	**-15.9**
الهند	61.7	86.8	40.7
الصين	65.9	74.9	13.7
ماليزيا	52.7	36.4	-30.9
الخضروات	**217.9**	**274.6**	**26.0**
العراق	41.8	52.7	26.1
سوريا	29.2	48.1	64.7
الإمارات	35.3	42.6	20.7
منتجات دوائية وصيدلية	**271.4**	**272.1**	**0.3**
السعودية	60.2	70.9	17.8
الجزائر	46.1	44.2	-4.1
العراق	30.9	27.9	-9.7
السودان	26.7	23.5	-12.0
الفوسفات	**197.3**	**216.3**	**9.6**
الهند	141.5	144.2	1.9
أندونيسيا	21.1	36.1	71.1
تايوان	9.1	6.0	-34.1
الأسمدة	**122.2**	**206.8**	**69.2**
أثيوبيا	0.0	44.8	-
الهند	45.6	38.1	-16.4
تركيا	20.9	36.0	72.2

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

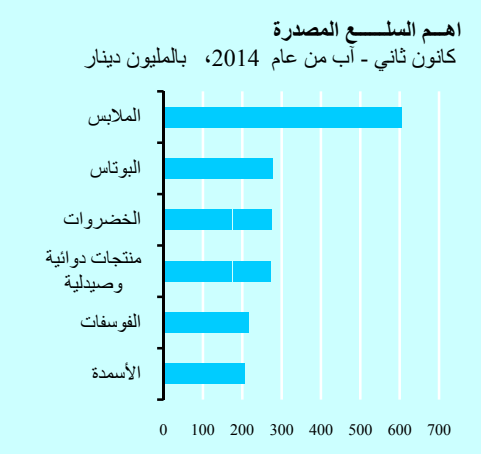

- ارتفاع الصادرات من الخضروات بمقدار 56.7 مليون دينار (26.0٪) لتصل إلى 274.6 مليون دينار، مقارنة مع انخفاض نسبته 19.7٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2013، حيث استحوذت أسواق كل من العراق وسوريا والإمارات على ما نسبته 52.2٪ من إجمالي صادرات المملكة من هذه المنتجات.
- ارتفاع الصادرات من الفوسفات بمقدار 19.0 مليون دينار (9.6٪) لتصل إلى 216.3 مليون دينار، مقارنة مع انخفاض نسبته 29.8٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2013. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لانخفاض أسعار الفوسفات بنسبة 18.7٪ وارتفاع الكميات المصدرة بنسبة 34.8٪. وتشكل الهند السوق الرئيسية لصادرات الفوسفات حيث استحوذت على نحو 66.7٪ من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

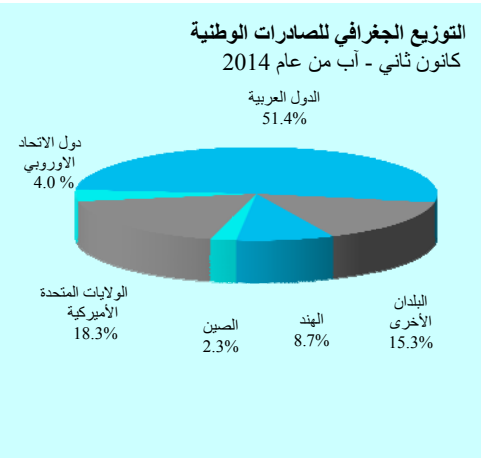

- انخفاض صادرات البوتاس بمقدار 52.9 مليون دينار (15.9٪) لتصل إلى 278.8 مليون دينار مقارنة مع انخفاض نسبته 10.0٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2013. وقد استحوذت أسواق كل من الهند والصين وماليزيا على ما نسبته 71.1٪ من إجمالي صادرات المملكة من البوتاس.

- وعليه، استحوذت الصادرات الوطنية من الملابس والبوتاس والخضروات و"المنتجات الدوائية والصيدلية" والفوسفات والأسمدة خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2014 على ما نسبته 54.6٪ من إجمالي الصادرات الوطنية مقابل 52.8٪ خلال الفترة المقابلة من عام 2013. ومن جهة أخرى، استحوذت أسواق كل من الولايات المتحدة الأميركية والعراق والسعودية والهند والإمارات وسوريا والصين على ما نسبته 66.3٪ من إجمالي الصادرات الوطنية خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2014 مقابل 64.7٪ خلال الفترة المقابلة من عام 2013.

المستـــــوردات السلعيـــــة

ارتفعت مستوردات المملكة خلال الثمانية أشهر الأولى من عام 2014 بنسبة 4.8٪ مقارنة بالفترة المقابلة من العام السابق لتصل إلى 10,754.1 مليون دينار، مقابل نمو نسبته 5.2٪ خلال ذات الفترة من عام 2013.

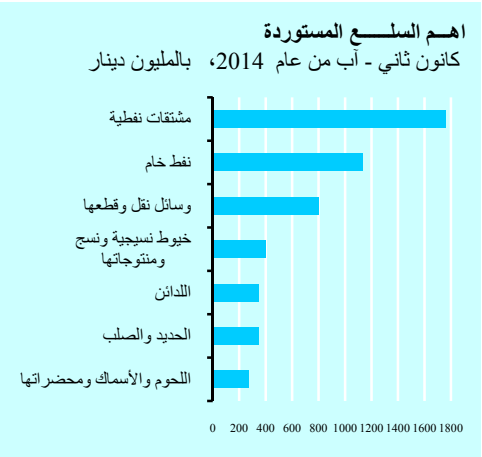

♦ **وبالنظر إلى تطورات أهم المستوردات خلال الثمانية أشهر الأولى من عام 2014 بالمقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2013، يلاحظ ما يلي:**

- ارتفاع مستوردات المملكة من المشتقات النفطية بمقدار 589.5 مليون دينار، أو ما نسبته 50.2٪، لتصل إلى 1,763.5 مليون دينار، مقارنة مع انخفاض نسبته 24.8٪ خلال الثمانية أشهر الأولى من عام 2013، ويعود الارتفاع بشكل رئيس إلى استمرار تقطع إمدادات الغاز المصري المستخدم في توليد الكهرباء والاستعاضة عنه بزيت الوقود الثقيل والديزل. وتعد كل من الإمارات العربية المتحدة وروسيا والهند الأسواق الرئيسة لمستوردات الأردن من هذه المنتجات.

- انخفاض المستوردات من النفط الخام بمقدار 118.1 مليون دينار، أو ما نسبته 9.4٪، لتصل إلى 1,133.6 مليون دينار، مقارنة مع انخفاض مقداره 167.7 مليون دينار أو ما نسبته 11.8٪ خلال الثمانية أشهر الأولى من عام 2013. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع الأسعار بنسبة 3.0٪ وانخفاض الكميات المستوردة بنسبة 12.1٪. ويذكر بأن احتياجات المملكة من النفط الخام يتم تلبيتها من المملكة العربية السعودية.
- ارتفاع مستوردات المملكة من وسائط النقل وقطعها بمقدار 178.5 مليون دينار، أو ما نسبته 28.7٪، لتصل إلى 799.6 مليون دينار مقابل ارتفاع بلغت نسبته 9.7٪ خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2013. وقد شكلت أسواق كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وكوريا الجنوبية المصدر الرئيس لمستوردات المملكة من هذه الوسائط مشكلةً ما نسبته 63.4٪.

أبرز المستوردات السلعية خلال الثمانية أشهر الأولى من عامي 2013 و2014، مليون دينار

	2013	2014	معدل النمو (٪)
إجمالي المستوردات	**10,263.0**	**10,754.1**	**4.8**
مشتقات نفطية	**1,174.0**	**1,763.5**	**50.2**
الإمارات	42.6	309.8	-
روسيا	70.7	254.7	260.3
الهند	131.5	244.9	86.2
النفط الخام	**1,251.7**	**1,133.6**	**-9.4**
السعودية	1,053.6	1,133.6	7.6
وسائل النقل وقطعها	**621.1**	**799.6**	**28.7**
الولايات المتحدة الأمريكية	128.0	186.7	45.9
اليابان	101.8	164.0	61.1
كوريا الجنوبية	137.2	156.5	14.1
خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها	**404.0**	**400.0**	**-1.0**
الصين	153.9	167.9	9.1
تايوان	105.4	105.7	0.3
تركيا	28.5	24.9	-12.6
اللدائن	**316.4**	**351.1**	**11.0**
السعودية	150.6	178.7	18.7
الصين	24.9	21.7	-12.9
الامارات	18.8	20.6	9.6
الحديد والصلب	**364.6**	**346.2**	**-5.0**
أوكرانيا	87.5	76.9	-12.1
الصين	43.1	60.1	39.4
السعودية	32.5	35.4	8.9
اللحوم والأسماك ومحضراتها	**275.1**	**269.3**	**-2.1**
البرازيل	73.0	66.0	-9.6
أستراليا	53.0	52.5	-0.9
الهند	26.6	29.4	10.5

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

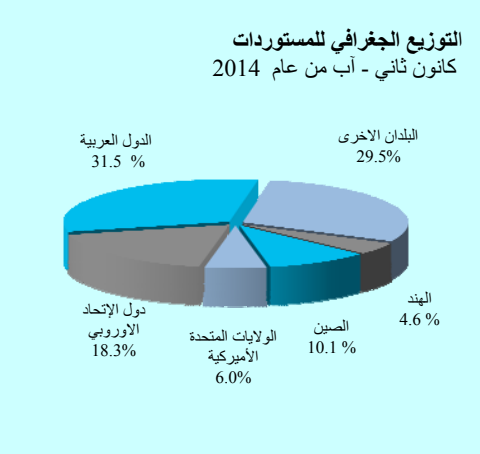

- وعليه، استحوذت المستوردات من "المشتقات النفطية" و"النفط الخام" و"وسائط النقل وقطعها" و"خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها" و"اللدائن" و"الحديد والصلب" و"اللحوم والأسماك ومحضراتها" على ما نسبته 47.1٪ من إجمالي المستوردات خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2014 مقابل 42.9٪ خلال ذات الفترة من عام 2013. كما استحوذت أسواق كل من السعودية والصين والولايات المتحدة الأمريكية والإمارات والهند وتركيا وألمانيا وكوريا الجنوبية خلال الثمانية أشهر الأولى من عام 2014 على ما نسبته 57.8٪ من إجمالي المستوردات مقابل 51.8٪ خلال الفترة المقابلة من عام 2013.

المعاد تصديره

شهدت السلع المعاد تصديرها خلال الثمانية أشهر الأولى من عام 2014 انخفاضاً مقداره 0.8 مليون دينار أو ما نسبته 0.1٪ مقارنة بذات الفترة من عام 2013 لتبلغ 536.9 مليون دينار. ويأتي هذا الانخفاض بشكل رئيس محصلة لتراجع السلع المعاد تصديرها من كل من "المنتجات الدوائية والصيدلية" و"الحديد والصلب" و"خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها" بمقدار 23.4 مليون دينار و9.2 مليون دينار و8.6 مليون دينار أو ما نسبته 46.4٪ و56.5٪ و45.5٪ على التوالي، وارتفاع المعاد تصديره من كل من "وسائل نقل وقطعها" و"آلات وأجهزة للاتصالات" و"آلات ومعدات تستخدم في قطاعات الزراعة والصناعة والبناء" بمقدار 32.0 مليون دينار و21.5 مليون دينار و12.1 مليون دينار أو ما نسبته 50.2٪ و81.2٪ و66.1٪ على التوالي.

الميـزان التجـاري

شهد عجز الميزان التجاري خلال الثمانية أشهر الأولى من عام 2014 ارتفاعاً مقداره 271.3 مليون دينار، أي بنسبة 4.1٪ مقارنة بالفترة المقابلة من عام 2013 ليصل إلى 6,823.1 مليون دينار.

إجمالي تحويلات العاملين في الخارج

ارتفع إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال التسعة شهور الأولى من عام 2014 بنسبة 2.2٪ مقارنة بالفترة المقابلة من عام 2013 لتبلغ 2,010.3 مليون دينار.

الســفر

مقبوضات

شهدت مقبوضات السفر خلال التسعة شهور الأولى من عام 2014 ارتفاعاً مقداره 195.8 مليون دينار (8.9٪) مقارنة بالفترة المقابلة من العام السابق لتصل إلى 2,408.0 مليون دينار.

مدفوعات

شهدت مدفوعات السفر خلال التسعة شهور الأولى من عام 2014 ارتفاعاً مقداره 29.9 مليون دينار (4.9٪) لتصل إلى 643.9 مليون دينار مقارنة مع نفس الفترة من عام 2013.

ميزان المدفوعات

تشير البيانات الأولية المتعلقة بتطورات إحصاءات ميزان المدفوعات **خلال النصف الأول من عام 2014** بالمقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2013 إلى ما يلي:-

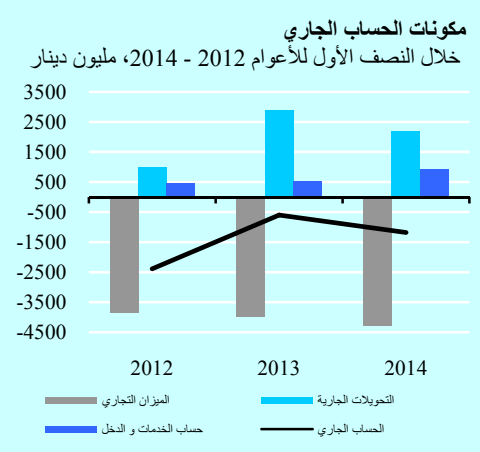

- تسجيل الحساب الجاري لعجز مقداره 1,179.3 مليون دينار (10.0٪ من GDP) بالمقارنة مع عجز مقداره 598.0 مليون دينار (5.4٪ من GDP) خلال النصف الأول من عام 2013. وقد جاء ذلك محصلة للآتي:-

  - ارتفاع العجز في الميزان التجاري للمملكة خلال النصف الأول من عام 2014 بمقدار 312.4 مليون دينار (7.9٪) ليصل إلى 4,286.2 مليون دينار مقابل 3,973.8 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2013.
  - ارتفاع الوفر المسجل في حساب الخدمات مقارنة بالنصف المماثل من عام 2013 بمقدار 404.8 مليون دينار ليبلغ 968.4 مليون دينار.
  - تسجيل حساب الدخل لعجز مقداره 43.5 مليون دينار مقارنة مع عجز بلغ 58.8 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2013، وذلك محصلة لتسجيل صافي دخل الاستثمار لعجز مقداره 154.0 مليون دينار، بالإضافة إلى ارتفاع الوفر في صافي بند تعويضات العاملين ليصل إلى 110.5 مليون دينار.
  - انخفاض صافي وفر التحويلات الجارية بمقدار 689.0 مليون دينار ليصل إلى 2,182.0 مليون دينار، وذلك في ضوء انخفاض صافي التحويلات الجارية للقطاع العام (المساعدات الخارجية) خلال النصف الأول من عام 2014 بمقدار 980.6 مليون دينار ليبلغ نحو 404.3 مليون دينار، وارتفاع صافي التحويلات للقطاعات الأخرى بمقدار 291.6 مليون دينار ليصل إلى 1,777.7 مليون دينار. ومن الجدير ذكره بأن مقبوضات حوالات العاملين قد حققت ارتفاعاً نسبته 3.1٪ خلال النصف الأول من عام 2014 لتصل إلى 1,180.5 مليون دينار.

- أمّا بخصوص المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي خلال النصف الأول من عام 2014، فقد أظهرت صافي تدفق للداخل بمقدار 637.1 مليون دينار بالمقارنة مع صافي تدفق مماثل مقداره 534.7 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2013. ومن أبرز التطورات التي أسهمت في ذلك ما يلي:

- تسجيل صافي الاستثمار المباشر تدفقاً للداخل مقداره 659.4 مليون دينار مقارنة مع تدفق مماثل مقداره 722.1 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2013.
- تسجيل صافي استثمارات الحافظة تدفقاً للداخل مقداره 943.9 مليون دينار بالمقارنة مع تدفق مماثل مقداره 279.0 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2013 .
- تسجيل بند صافي الاستثمارات الأخرى تدفقاً للداخل مقداره 649.7 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق مماثل مقداره 1,574.3 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2013.
- ارتفاع الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 1,616.7 مليون دينار بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 2,041.0 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2013.

وضع الاستثمار الدولي

أظهر وضع الاستثمار الدولي (والذي يمثل صافي رصيد المملكة من الأصول والخصوم الخارجية) في نهاية النصف الأول من عام 2014 التزاماً نحو الخارج بلغ 21,881.3 مليون دينار مقارنة مع التزام مماثل (للخارج) بلغ 20,842.5 مليون دينار في نهاية عام 2013، ويعود ذلك إلى ما يلي:

- ارتفاع رصيد الأصول الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية النصف الأول من عام 2014 بالمقارنة مع نهاية عام 2013 بمقدار 1,768.8 مليون دينار ليصل إلى 19,328.7

مليون دينار، ويعزى ذلك، بشكل رئيس، إلى ارتفاع رصيد الاصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 1,666.9 مليون دينار.

- ارتفاع رصيد الخصوم الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية النصف الأول من عام 2014 بالمقارنة مع نهاية عام 2013 بمقدار 2,807.5 مليون دينار ليصل إلى 41,210.2 مليون دينار، ويعزى ذلك بشكل أساس للآتي:

  - ارتفاع رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المملكة بمقدار 639.5 مليون دينار ليبلغ 19,620.7 مليون دينار.
  - ارتفاع رصيد استثمارات الحافظة في المملكة بمقدار 1,538.7 مليون دينار ليبلغ 6,220.2 مليون دينار.
  - ارتفاع ودائع غير المقيمين لدى الجهاز المصرفي بمقدار 224.4 مليون دينار (انخفاضها لدى البنك المركزي بمقدار 22.5 مليون دينار وارتفاعها لدى البنوك المرخصة بمقدار 246.9 مليون دينار) لتبلغ 8,450.6 مليون دينار.
  - ارتفاع رصيد الائتمان التجاري الممنوح للجهات المقيمة في المملكة بمقدار 228.1 مليون دينار ليبلغ 934.0 مليون دينار.
  - ارتفاع الرصيد القائم للقروض الخارجية الممنوحة لكافة الجهات المقيمة في المملكة بمقدار 149.1 مليون دينار ليبلغ 5,601.6 مليون دينار.